مقدمة

التنمية هى سمة المجتمع المعاصر ناميا كان أم متقدما ، ذلك أن المعاناة التى تئن منها الشعوب خاصة فى العالم النامى لا يمكن أن تدوم فى عصر لا مكان فيه لمتخلف أو متقاعس عن ركب التطور العالمى لأن من خصائص عصرنا الحالى التغير ، والتغير السريع ومن هذا المنطلق دأبت الدول النامية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية على ضرورة ملاحقة التغيرات السريعة والمذهلة التى تجرى فى عالم اليوم برغم ما يصادفها من عقبات سواء فى بنائها الاجتماعى أو فى علاقتها الخارجية ، وتجدر الاشارة الى أن درجة الاسراع فى تنفيذ مشروعات التنمية بين هذه الدول النامية نسبية وتختلف فيما بينها بحسب أوضاعها وظروفها الخاصة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان العالم المتقدم هو الآخر لا يتقاعس عن التنمية لأن مستواه المعيشى مرتفع • بل انه يريد الحفاظ • وباستمرار ـ على هذا المستوى ان لم يكن يتطلع الى مستقبل أفضل وأفضل •

وهكذا فان عملية التنمية هى محور اهتمام الجميع دون استثناء ، ولذلك وجدنا الى جانب التطبيقات الميدانية لكافة الخطط والمشروعات التنموية فى كافة بلاد العالم ، أقول وجدنا تنظيرا عالميا لفلسفة التنمية وأهدافها ومقوماتها ، باعتبار أن النظرية والتطبيق تسيران جنبا الى جنب ويؤثر كل منهما فى الآخر بهدف الوصول الى المستوى المعيشى اللائق للانسان •

وللحقيقة وجدنا أن الاهتمام بدراسات التنمية الاقتصادية يأتى فى المرتبة الأولى من اهتمام المفكرين والكتاب والساسة باعتبار أن عائد هذه التنمية يأتى فى صورة محسوبة وملموسة ويشعر بها الانسان ويشبع بواسطتها رغباته المادية ، ومع الاهتمام المتزايد بقضايا التنمية فقد ظهرت حديثا كتابات متخصصة تتناول معالجة هذه القضايا التنموية من زاوية تخصصية بحتة وهذا أمر مفيد منهجيا ، ولكن واقعيا فان كافة عناصر التنمية

تبدو مترابطةومتداخلة ومتفاعلة ومتساندة ومتكاملة لأن انجازها انما يتم من خلال المجتمع الذى يحوى متغيرات كثيرة تؤثر بصورة أو بأخرى فى مسار حركة التنمية ٠

ومن هذا المنطلق فكرت فى دراسة أبعاد التنمية من منظور تكاملى ، وكان هدفى من هذه الدراسة هو الوصول الى عناصر التكامل والترابط والتفاعل بين هذه الأبعاد المتخصصة وفى الحقيقة ركزت على ثلاثة أبعاد رئيسيةهى : البعد الاقتصادى ، والبعد السوسيولوجى والبعد الديمجرافى٠ باعتبار أن التنمية تمثل موارد مادية وهذا ما يشير اليه البعد الاقتصادى يقوم الانسان باستثمارها لصالحه وهذا ما يشير الى البعد الديمجرافى ، وأن هذا الاستثمار لا يتم الا من خلال مجتمع يشتمل على نظم اجتماعية وقيم وتراث وسنن اجتماعية وهذا ما يشير الى البعد السوسيولوجى ، وان كان تركيزى على هذه الأبعاد لا يقلل بطبيعة الحال من أهمية أبعاد أخرى مثل البعد السياسى أو السيكلوجى ٠٠ الخ ، فقد تضمنت الأبعاد الثلاثة التى ركزت عليها متغيرات سياسية وسيكلوجية وغيرها بدت متلاحمة فى الاطار العام لموضوع دراستنا ، ومن ناحية أخرى فقد استعنت بتراث الفكر الاقتصادى والديمجرافى ، فضلا عن تراث الفكر السوسيولوجى ـ بطبيعة الحال ـ فى الوصول الى تأكيد فكرة التكامل بين أبعاد التنمية وهىبيت القصيد ٠

ورغم أننى كنت أشير بين الحين والآخر بحسب ما يقتضيه المقام الى نقط الالتقاء والترابط والتكامل بين هذه الأبعاد الثلاثة ، فقد أضفت بعدا رابعا ، وهو البعد التكاملى الذى يشير الى حقيقة التكامل بين مفهوم التخطيط والتنمية من ناحية ، والى كافة مظاهر الالتقاء بين أبعاد التنمية ، وعرضت فى نهاية الأمر نموذجا واقعيا لأبعاد التكامل التنموى من خلال اهتمامات مجتمعنا بقضايا التنمية باعتبارها ضرورة اجتماعية لصياغة شكل الحياة على أسس من التقدم المادى والانسانى ٠

والله ولى التوفيق ،

الزقازيق يونية ١٩٨٢ م

اسماعيل حسن عبد البارى